



العلاقات بين السلطة البوذية والمؤسسة الدينية في العراق
دراسة في التفاعل السياسي والاجتماعي (٣٣٤-٤٤٧ هـ / ٩٤٥-١٠٥٥ م)
م.م. عبد الناصر عبد الرحمن عاكف القاضي

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الأولى

Abdulnasserr1972@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث طبيعة العلاقة بين السلطة البوذية والمؤسسة الدينية في العراق خلال المدة (٣٣٤-٤٤٧ هـ)، بوصفها مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة العباسية. ويهدف إلى تحليل أنماط التفاعل بين السلطة السياسية والعلماء والقضاة والنقباء، والكشف عن حدود التأثير المتبادل بين الطرفين. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، مستنداً إلى المصادر الأصلية المعاصرة للعصر البوذي. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة اتسمت بطابع براغماتي قائم على التوازن، إذ حافظ البوذيون على الخلافة العباسية كغطاء شرعي، مقابل تمكين نسبي للمؤسسة الدينية السنية، مع دعم واضح للمظاهر الشيعية في المجال العام. وأسهم هذا التفاعل في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والمذهبية في العراق.

الكلمات المفتاحية: البوذيون، العراق، المؤسسة الدينية، الخلافة العباسية، الشرعية السياسية.



The Relationship between the Buyid Authority and the Religious Institution
in Iraq: A Study of Political and Social Interaction (334–447 AH / 945–1055
CE)

Assistant Lecturer

Abdulnaser Abdulrahman Aakef Al-Qadhi

Ministry of Education, General Directorate of Education, Baghdad Al-Karkh

First, Iraq

Abdulnasserr1972@gmail.com

Abstract

This study examines the relationship between the Buyid authority and the religious institution in Iraq (٣٣٤– ٤٤٧AH / ٩٤٥– ١٠٥٥CE). It analyzes the patterns of interaction between political power and religious elites, including scholars, judges, and naqibs. Using a historical-analytical methodology and relying on primary medieval sources, the research argues that the relationship was pragmatic and based on mutual negotiation. The Buyids maintained the Abbasid caliphate as a source of symbolic legitimacy while allowing Sunni religious institutions to function and simultaneously promoting Shi'i public rituals. This interaction reshaped Iraq's social and sectarian structure during the fourth and fifth Islamic centuries.

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

Keywords: Buyids, Iraq, Religious Institution, Abbasid Caliphate, Political Legitimacy.

المقدمة

يُعدُّ القرن الرابع الهجري من أكثر المراحل التاريخية تعقيدًا في تاريخ العراق الإسلامي، إذ شهد تحولات عميقة في بنية السلطة السياسية، ومفهوم الشرعية، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمؤسسة



الدينية. وقد مثل دخول البويهيين إلى بغداد سنة ٣٣٤هـ/٩٤٥م منعطفاً مفصلياً أنهى فعلياً احتكار الخليفة العباسي للسلطة التنفيذية، دون أن يُنهي رمزيته الدينية، فنتج عن ذلك وضع سياسي جديد قائم على ازدواجية السلطة بين الخليفة بوصفه رمزاً دينياً جامعاً، والأمير البويهي بوصفه صاحب القرار التنفيذي والعسكري. ولم يكن هذا التحول مجرد تبدل في الأسر الحاكمة، بل كان إعادة صياغة عميقة لمفهوم الحكم وآليات إنتاج الشرعية داخل المجتمع العراقي.

تتطلب هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: كيف أدارت السلطة البويهية علاقتها بالمؤسسة الدينية في العراق خلال المدة (٣٣٤-٤٤٧هـ)؟ وهل قامت هذه العلاقة على الصراع والمواجهة، أم على التفاوض وإعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين السياسيين والدينيين؟ كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن أثر هذا التفاعل في البنية الاجتماعية والمذهبية في العراق، ولا سيما في بغداد التي كانت تمثل مركز الثقل العلمي والسياسي في العالم الإسلامي آنذاك.

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة انتقالية أعادت تشكيل التوازن بين القوة العسكرية والرمزية الدينية. فالبويهيون، وهم قوة ذات خلفية شيعية، دخلوا عاصمة الخلافة السنية، وكان عليهم أن يؤسسوا شرعيتهم في فضاء مذهبي متنوع، دون أن يُقدموا على إلغاء الخلافة أو استبدالها رسمياً. ومن هنا برزت صيغة حكم مركبة جمعت بين الإبقاء على المظاهر الرمزية للخلافة العباسية - كالخطبة والسكة والدعاء - وبين احتكار القرار السياسي والإداري والعسكري. وقد أفرز هذا الوضع نمطاً من العلاقة يمكن وصفه بـ"الشرعية التفاوضية" التي لم تعتمد على الإقصاء الكامل، بل على إعادة توزيع مراكز النفوذ بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية.

كما يكتسب الموضوع بعداً علمياً إضافياً لارتباطه بتاريخ العراق الاجتماعي والثقافي؛ إذ لم تقتصر العلاقة بين الطرفين على الإطار الرسمي للقضاء والوظائف الدينية، بل امتدت إلى المجال العام، والشعائر، والنقابات، ودور العلماء في تهدئة الفتن أو احتوائها. وقد أظهرت المصادر التاريخية أن بغداد شهدت خلال الحكم البويهي اضطرابات مذهبية متكررة، غير أن هذه الاضطرابات لم تؤدّ إلى انهيار النظام السياسي، مما يدل على وجود آليات ضبط اجتماعي ومؤسسي حافظت على قدر من الاستقرار العام.

ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال قراءة الروايات الواردة في المصادر التراثية ومقارنتها، وتحليل مضامينها في ضوء السياق السياسي والاجتماعي. كما يستفيد من الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم الشرعية في الدولة الإسلامية الوسيطة، وبنية الإدارة البويهية، والعلاقات



المذهبية في بغداد. وقد جرى توظيف المنهج المقارن في المبحث الأخير لإبراز خصوصية التجربة البوذية من خلال مقارنتها بالتجربة السلجوقية اللاحقة.

وينقسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية: يتناول الأول أزمة الشرعية وتحول مفهوم السلطة بعد سنة ٣٣٤هـ، ويركز الثاني على وضع المؤسسة الدينية الرسمية من قضاء ونقابة وعلماء، ويبحث الثالث في الأثر الاجتماعي والمذهبي للتفاعل السياسي-الديني، بينما يقدم الرابع قراءة تحليلية مقارنة تستخلص ملامح النموذج البوذي في إدارة العلاقة بين السلطة والدين. وتختتم الدراسة بعرض النتائج العامة التي توضح طبيعة هذه العلاقة وحدودها وأثرها في المجتمع العراقي.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تسعى إلى إعادة سرد الأحداث فحسب، بل تهدف إلى تفسيرها في إطار نظري يبرز كيفية تشكّل التوازن بين السلطة السياسية والشرعية الدينية في مجتمع متعدد المذاهب. ومن خلال ذلك يمكن فهم التجربة البوذية بوصفها نموذجاً تاريخياً لإدارة التعدد، وصياغة علاقة مركبة بين القوة والرمز، كان لها أثر عميق في مسار التاريخ السياسي والاجتماعي للعراق في العصر الإسلامي الوسيط..

المبحث الأول : العلاقات بين السلطة البوذية والمؤسسة الدينية في العراق

(٣٣٤-٤٤٧ هـ / ٩٤٥-١٠٥٥ م)

شهد العراق خلال القرن الرابع الهجري تحولات سياسية واجتماعية عميقة نتيجة التراجع التدريجي في قدرة الخلافة العباسية على إدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة، ولا سيما بعد تصاعد نفوذ القادة العسكريين الأتراك الذين أصبحوا يتحكمون في مفاصل القرار السياسي والعسكري. وقد أدى هذا الوضع إلى خلق حالة من الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الإداري، الأمر الذي مهد الطريق أمام ظهور قوى إقليمية جديدة استطاعت أن تفرض نفوذها على مركز الخلافة في بغداد.

وفي هذا السياق برزت الدولة البوذية بوصفها إحدى القوى العسكرية والسياسية القادمة من إقليم الديلم في شمال إيران، حيث تمكن قادتها الثلاثة—علي بن بويه، والحسن بن بويه، وأحمد بن بويه—من توسيع نفوذهم تدريجياً في مناطق فارس والري والأهواز، قبل أن يتجه أحمد بن بويه، المعروف بلقب معز الدولة، نحو بغداد ويدخلها سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م. وقد شكل هذا الحدث نقطة تحول بارزة في تاريخ العراق السياسي، إذ لم يسع البويهيون إلى إلغاء الخلافة العباسية أو استبدالها، بل عمدوا إلى الحفاظ عليها بوصفها رمزاً للشرعية الدينية، في حين احتفظوا هم بالسلطة التنفيذية الفعلية. (الدوري، ١٩٨٥، ١٢٢)



وقد أشار عدد من المؤرخين إلى أن دخول معز الدولة إلى بغداد لم يكن مجرد انتصار عسكري، بل كان أيضاً نتيجة استثمار ذكي لحالة الانقسام السياسي داخل المدينة، حيث كانت بغداد تعاني من صراعات بين القادة العسكريين الأتراك وأعيان الدولة العباسية. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف سلطة الخليفة المستكفي بالله، الأمر الذي سمح للبويهيين بفرض نفوذهم دون مواجهة مقاومة كبيرة. (البغدادي، ٢٠٠١، ١٣٧)

ومن هذا المنطلق تشكلت صيغة جديدة للعلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية في العراق، إذ أصبح الأمير البويهي صاحب القرار التنفيذي والإداري، بينما احتفظ الخليفة العباسي بمكانته الرمزية والدينية بوصفه ممثل الشرعية الإسلامية العليا. وقد عدّ بعض الباحثين المعاصرين هذه الصيغة نوعاً من التوازن السياسي بين القوة العسكرية والشرعية الدينية، وهي صيغة استمرت طوال العصر البويهي تقريباً. (الزبيدي، ٢٠٠٢، ٨٧)

أولاً: الخلفية السياسية والاجتماعية قبل دخول البويهيين

قبل دخول البويهيين إلى بغداد سنة ٣٣٤ هـ، كانت الخلافة العباسية تمر بمرحلة من الضعف السياسي الواضح نتيجة تفكك السلطة المركزية وتزايد نفوذ القادة العسكريين، ولا سيما القادة الأتراك الذين أصبحوا يتحكمون في القرارات العسكرية والإدارية داخل العاصمة. وقد أدى هذا الوضع إلى تقليص الدور الفعلي للخليفة العباسي، الذي أصبح في كثير من الأحيان مجرد رمز ديني دون سلطة تنفيذية حقيقية. (السيوطي، ١٩٥٢، ٤٠٧)

ومن أبرز الأمثلة على ذلك سيطرة القائد التركي توزون على مقاليد الحكم في بغداد خلال عهد الخليفة المستكفي بالله، حيث تولى إدارة الشؤون العسكرية والسياسية، بينما اقتصر دور الخليفة على إضفاء الشرعية الدينية على القرارات المتخذة. وقد انعكس هذا الوضع على الحياة العامة في بغداد، إذ تزايدت الاضطرابات السياسية والصراعات بين الفصائل العسكرية، الأمر الذي أضعف هيبة الدولة العباسية وأفقدتها القدرة على ضبط الأوضاع الداخلية. (ابن مسكويه، ٢٠٠٠، ١٨٣)

كما أسهمت هذه الظروف في تهيئة البيئة المناسبة لدخول البويهيين إلى بغداد، إذ ظهرت بوصفهم قوة عسكرية منظمة تمتلك مشروعاً سياسياً واضحاً يهدف إلى السيطرة على مركز الخلافة مع الحفاظ على بنيتها الرمزية. وقد اعتمد البويهيون في ذلك على تحالفات اجتماعية وسياسية متعددة، شملت بعض النخب الإدارية والعسكرية داخل العراق، إضافة إلى قدرتهم على فرض الاستقرار الأمني النسبي بعد سنوات من الاضطراب. (الزبيدي، ٢٠٠٢، ٩٠)



ثانيًا: دخول البويهيين إلى بغداد

دخل معز الدولة أحمد بن بويه بغداد في جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هـ / ديسمبر ٩٤٥ م، بعد سلسلة من التحركات العسكرية والسياسية التي مكنته من بسط نفوذه على مناطق واسعة من العراق. وقد تم هذا الدخول في ظل حالة من الانقسام داخل الجيش العباسي، حيث كانت القوى العسكرية المتنافسة عاجزة عن مواجهة التقدم البويهي بصورة موحدة. (البغدادي، ٢٠٠١، ١٣٧)

وبعد استقرار السلطة في يده، اتخذ معز الدولة خطوة سياسية مهمة تمثلت في خلع الخليفة المستكفي بالله وتنصيب الخليفة المطيع لله بدلاً عنه سنة ٣٣٤ هـ / ٩٤٦ م. وقد عكس هذا الإجراء طبيعة العلاقة الجديدة بين البويهيين والخلافة العباسية، إذ أصبح الخليفة يعتمد على الأمير البويهي في حماية منصبه، في حين احتفظ الأمير بالسلطة التنفيذية الفعلية داخل الدولة. (ابن الأثير، ١٩٩٧، ٥٤٩)

وقد رأى عدد من الباحثين أن هذه السياسة كانت تهدف إلى تجنب أي صدام مباشر مع المجتمع السني في بغداد، الذي كان ينظر إلى الخلافة العباسية بوصفها رمزاً للوحدة الدينية والسياسية للعالم الإسلامي. ولذلك حرص البويهيون على الحفاظ على مظاهر الاحترام للخليفة، مثل استمرار ذكر اسمه في الخطبة وإصدار المراسيم باسمه، رغم أن السلطة الفعلية كانت بيد الأمراء البويهيين. (الزبيدي، ٢٠٠٢، ٩٢)

ثالثًا: استراتيجيات البويهيين في التعامل مع المؤسسة الدينية
أدرك البويهيون منذ بداية حكمهم في العراق أن المؤسسة الدينية—بما تضمه من علماء وفقهاء وقضاة—تمثل عنصراً أساسياً في البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الإسلامي، ولذلك سعوا إلى تبني سياسة تقوم على التوازن والتفاوض مع هذه المؤسسة بدلاً من الدخول في صراع مباشر معها. ومن مظاهر هذه السياسة إبقاء القضاة والعلماء السنة في مناصبهم بعد دخول البويهيين بغداد، وهو ما أسهم في الحفاظ على استقرار النظام القضائي والمؤسسات التعليمية والدينية في المدينة. وقد أشار عدد من المؤرخين إلى أن هذا الإجراء كان يهدف إلى طمأنة السكان السنة الذين كانوا يشكلون غالبية المجتمع البغدادي آنذاك. (البغدادي، ٢٠٠١، ١٤٢)

كما حرص البويهيون على استمرار ذكر اسم الخليفة العباسي في خطبة الجمعة، وهو تقليد ديني مهم يعكس الاعتراف بشرعية الخليفة الدينية. ورغم أن السلطة السياسية الفعلية كانت بيد الأمراء



البويهيين، فإن الحفاظ على هذه الرمزية الدينية أسهم في تعزيز شرعية النظام السياسي الجديد داخل المجتمع الإسلامي. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ١٥٨)

ومن ناحية أخرى، شهد العصر البويهي ظهور بعض الممارسات الدينية ذات الطابع الشيعي في المجال العام، مثل إحياء مراسم عاشوراء في بغداد خلال عهد معز الدولة سنة ٣٥٢هـ / ٩٦٣م. وقد فسر بعض الباحثين هذه الخطوة بوصفها محاولة لإدماج العناصر الثقافية الشيعية ضمن الفضاء الاجتماعي العام، دون إلغاء الطابع السني للمؤسسات الدينية الرسمية.

وهكذا يتضح أن البويهيين اعتمدوا سياسة معقدة تقوم على الموازنة بين الحفاظ على الشرعية الدينية للخلافة العباسية من جهة، وإبراز هويتهم السياسية والثقافية من جهة أخرى، وهو ما أسهم في تشكيل نمط خاص من العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية في العراق خلال القرن الرابع الهجري. ومع ذلك، ظل الخليفة هو المصدر النظري للشرعية، ويذكر اسمه في الخطبة، وتُضرب العملة باسمه.

وقد شارك الأمراء البويهيون الخلافة في امتيازاتها الرمزية، فالخطبة في بغداد كانت رمز السيادة السياسية للخليفة، ولكن لم يمض ربع قرن حتى اغتصب البويهيون هذا الامتياز، وأدخلوا اسمهم مع اسم الخليفة في خطبة الجمعة. كما تسلم البويهيون السكة وهي الرمز الثاني للخليفة، فحذفوا لقب أمير المؤمنين واكتفوا بذكر اسم الخليفة في حين ذكر الأمير البويهي اسمه ولقبه وكنيته.

وكان من شارات الخلافة أيضاً قرع الطبول على أبواب دار الخلافة في أوقات الصلوات الخمس، وقد حاول معز الدولة أن يسهم في هذا الامتياز فأخفق، ولكن عضد الدولة أجبر الخليفة الطائع على منحه هذا الامتياز ثلاث مرات في اليوم، ثم تجاوز سلطان الدولة (٤٠٤-٤١٥هـ) ومن أتى بعده المرات الثلاث إلى خمس، على احتجاج الخليفة. وهكذا لم يبق للخليفة إلا السلطان الديني، ويعلق على ذلك البيروني: "إن الذي بقي في أيدي العباسية إنما هو أمر ديني اعتقادي لا ملكي دنيوي".

وقد أكمل خلفاء عضد الدولة هذه السياسة، ففي عهد بهاء الدولة (٣٧٩-٤٠٣هـ)، استمرت العلاقة على ذات النمط، وإن شابتها بعض التوترات نتيجة الصراعات الداخلية بين أفراد الأسرة البويهية. ومع ذلك، ظلت الخلافة العباسية محتفظة بدورها الرمزي كرأس للعالم الإسلامي، وهو ما أكسب البويهيين قبولاً دولياً، ومكنهم من إقامة علاقات دبلوماسية مع القوى المجاورة كالبيزنطيين والفاطميين.

بعاً: فترة عضد الدولة بويه (٣٦٧-٣٧٢هـ / ٩٧٨-٩٨٣م) وتأثيرها في العلاقة مع المؤسسة الدينية



تعد فترة حكم عضد الدولة البويهية من أهم المراحل في تطور العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية في بغداد، إذ تمكن هذا الأمير من تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي والإداري بعد سنوات من الصراعات الداخلية التي شهدتها الدولة البويهية. فقد تولى عضد الدولة الحكم بعد نزاع مع ابن عمه عز الدولة بختيار، واستطاع بعد سلسلة من التحركات العسكرية والسياسية أن يفرض سيطرته على العراق وفارس، مما مكنه من توحيد أقاليم الدولة البويهية تحت سلطته المباشرة. (ابن الأثير، ١٩٦٦، ٤٩٨)

وقد ركز عضد الدولة منذ بداية حكمه على تحقيق مجموعة من الإصلاحات التي هدفت إلى ترسيخ الاستقرار الداخلي، ومن أبرزها إعادة تنظيم الإدارة المالية والعسكرية للدولة، والعمل على ضبط الأوضاع الأمنية داخل بغداد وبقية المدن العراقية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز سلطة الدولة وتقليل النزاعات بين الفصائل العسكرية والقبائل المحلية التي كانت تشكل تهديداً دائماً للاستقرار السياسي. (المقريزي، د.ت، ٣٦٤)

وفيما يتعلق بالعلاقة مع المؤسسة الدينية، اتبع عضد الدولة سياسة تقوم على الاحترام الرمزي للخلافة العباسية مع الاحتفاظ بالسلطة التنفيذية الفعلية بيد الأمراء البويهيين. فقد كان حريصاً على إظهار مظاهر التبرج للخليفة العباسي في المناسبات الرسمية، وهو ما يعكس إدراكه لأهمية الشرعية الدينية في تثبيت حكمه داخل المجتمع الإسلامي. (طقوش، ٢٠٠٧، ١٠٦٧)

كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن عضد الدولة حافظ على استمرار عمل القضاة والفقهاء السنة في مناصبهم داخل بغداد، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على استقرار المؤسسات القضائية والتعليمية في المدينة. وقد كان لهذا التوجه أثر مهم في تهدئة المخاوف التي كانت تنتاب بعض الأوساط السنية من احتمال فرض سياسات مذهبية جديدة من قبل السلطة البويهية. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ١٢٣)

خامساً: الشخصيات العلمية والاجتماعية المؤثرة في بغداد

شهدت بغداد خلال العصر البويعي نشاطاً علمياً وفكرياً ملحوظاً، حيث برز عدد من العلماء والفقهاء الذين لعبوا دوراً مهماً في الحفاظ على التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع المدني. وقد كان لهؤلاء العلماء تأثير واضح في الحياة العلمية والاجتماعية، كما أسهموا في إدارة العلاقات بين السلطة الحاكمة والمؤسسات الدينية.

الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ / ١٠١٥م)

يعد الشريف الرضي من أبرز الشخصيات العلمية في بغداد خلال القرن الرابع الهجري، إذ جمع بين العلم الديني والأدب والقيادة الاجتماعية. وقد تولى منصب نقيب الطالبين في بغداد، وهو منصب كان يتمتع بأهمية اجتماعية كبيرة لأنه يمثل الأسر العلوية ويشرف على شؤونها. (ابن الأثير، ١٩٦٦، ٥٣٦)

كما أسهم الشريف الرضي في تنظيم الحياة العلمية في بغداد من خلال رعايته للعلماء واهتمامه بالتعليم الديني، الأمر الذي جعله حلقة وصل مهمة بين النخب العلمية والسلطة السياسية. وقد ساعد هذا الدور في تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل المدينة، إذ كان العلماء في كثير من الأحيان وسطاء بين المجتمع والسلطة الحاكمة.

أبو بكر الباقلائي (ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م)

يعد القاضي أبو بكر الباقلائي من كبار علماء الكلام والفقه في عصره، وقد كان له تأثير واسع في الحياة العلمية في بغداد. وقد اشتهر بدفاعه عن العقيدة السنية من خلال مؤلفاته ومناظراته العلمية، مما جعله من الشخصيات البارزة في الوسط العلمي آنذاك. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ١٥٦)

ورغم التوجهات الشيعية لبعض الأمراء البويهيين، فإن المدارس السنية في بغداد استمرت في نشاطها العلمي والتعليمي، الأمر الذي يعكس طبيعة التوازن الذي سعت السلطة البويهية إلى تحقيقه بين مختلف الاتجاهات الدينية داخل المجتمع.

سادساً: التوترات الاجتماعية والسياسية في بغداد

على الرغم من الاستقرار النسبي الذي تحقق في ظل الحكم البويعي، فإن بغداد شهدت في بعض الفترات توترات اجتماعية وسياسية متعددة، ارتبطت في الغالب بالعوامل الاقتصادية والمذهبية. فقد كانت المدينة مركزاً حضرياً كبيراً يضم طبقات اجتماعية متنوعة من العلماء والتجار والحرفيين والطلاب، وهو ما أدى إلى ظهور صراعات متفرقة بين هذه الفئات.

ومن الأمثلة على ذلك الأحداث التي وقعت سنة ٤٢٢ هـ / ١٠٣١ م عندما اندلعت اضطرابات بين بعض طلاب المدارس الدينية وأتباع الاتجاهات الفقهية المختلفة، نتيجة الخلافات حول مكانة بعض العلماء والقرارات المتعلقة بالتعليم الديني. وقد أدت هذه التوترات إلى تدخل السلطة لتنظيم الأوضاع وإعادة الاستقرار إلى المؤسسات التعليمية. (ابن كثير، ١٩٧٧، ٢٤٥)

كما شهدت بغداد في بعض الأحيان صراعات بين التجار والحرفيين حول النفوذ الاقتصادي داخل الأسواق، وهو ما يعكس التحولات الاقتصادية التي شهدتها المدينة بوصفها أحد أهم المراكز التجارية



في العالم الإسلامي آنذاك. وقد اضطرت السلطة البويهية في عدد من الحالات إلى التدخل لتنظيم هذه النزاعات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن هذه التوترات لم تكن تعبيراً عن صراع مذهبي بحت، بل كانت في كثير من الأحيان نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت نمو بغداد الحضري واتساع نشاطها التجاري. (ابن الأثير، ١٩٩٧، ٥٧٨)

سابعاً: عهد بهاء الدولة (٣٧٩-٤٠٣هـ / ٩٨٩-١٠١٢م) وتعزيز سلطة البويهيين استمر الحكم البويهي في بغداد خلال عهد بهاء الدولة الذي عمل على تعزيز سلطة الدولة وتنظيم شؤون الإدارة والجيش. وقد ركز في سياسته على تحقيق التوازن بين القوة العسكرية للدولة والشرعية الدينية التي يمثلها الخليفة العباسي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، حرص بهاء الدولة على إشراك العلماء في بعض الوظائف الإدارية والتعليمية، وهو ما أسهم في تعزيز العلاقة بين السلطة والمؤسسة الدينية. كما عمل على تنظيم المجال الديني في بغداد بما يضمن استمرار الاستقرار الاجتماعي وتجنب الصدامات المذهبية. (البغدادي، د.ت، ٨٧)

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى أن بهاء الدولة قام بإعادة تنظيم بعض المناصب الإدارية في بغداد لضمان ولاء النخب العلمية والدينية للنظام السياسي، مع المحافظة على دورهم الاجتماعي في التعليم والقضاء والإرشاد الديني.

ثامناً: نهاية الحقبة البويهية وبداية النفوذ السلجوقي

استمر النفوذ البويهي في بغداد حتى منتصف القرن الخامس الهجري، حين شهدت المنطقة تحولات سياسية كبيرة أدت إلى صعود قوة جديدة تمثلت في الدولة السلجوقية. ففي سنة ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م دخل السلطان السلجوقي طغرل بك بغداد بطلب من الخليفة العباسي القائم بأمر الله، منهياً بذلك النفوذ السياسي للبويهيين في العراق. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ١٨٧)

ومع أن هذا الحدث شكل نهاية رسمية للحكم البويهي في بغداد، فإن النموذج السياسي الذي تشكل خلال هذه الفترة—والمتماثل في التوازن بين السلطة التنفيذية والشرعية الدينية—استمر في التأثير في النظام السياسي اللاحق، ولا سيما خلال العصر السلجوقي. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ١٨٥)

تاسعاً: التحليل الختامي



يتضح من خلال دراسة العلاقة بين السلطة البوذية والمؤسسة الدينية في العراق خلال الفترة (١٩٤٥-٢٠٠٥م) أن هذه العلاقة اتسمت بدرجة عالية من التعقيد والتفاعل المستمر. فلم تكن العلاقة قائمة على الهيمنة المطلقة للسلطة السياسية، ولا على استقلال كامل للمؤسسة الدينية، بل كانت علاقة تقوم على التوازن والتفاوض بين الطرفين.

وقد اعتمد البوذيون في سياستهم على استخدام رمزية الخلافة العباسية بوصفها مصدراً للشرعية الدينية، في حين احتفظوا بالسلطة التنفيذية الفعلية. كما سعوا إلى إقامة تحالفات مع العلماء والمؤسسات الدينية لضمان الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على مكانة بغداد بوصفها مركزاً علمياً وثقافياً مهماً في العالم الإسلامي.

وبذلك يمكن القول إن التجربة البوذية في العراق أسهمت في بلورة نموذج سياسي مميز يقوم على التفاعل بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية، وهو نموذج استمر تأثيره في المراحل اللاحقة من التاريخ الإسلامي.

المبحث الثاني : وضع المؤسسة الدينية الرسمية: القضاء والنقابة والعلماء

تناول هذا المبحث الآليات التي أدارت بها السلطة البوذية المؤسسات الدينية الرسمية، وكيفية توزيع الأدوار بين القوى التقليدية (السنية) والقوى الصاعدة (الشيعة) ضمن إطار الدولة.

أولاً: مؤسسة القضاء ومنصب قاضي القضاء

رغم الهوية المذهبية للبوذيين، إلا أنهم أدركوا أن القضاء في بغداد هو الركيزة الأساسية للاستقرار الاجتماعي السني. لذا، استمر تعيين قضاة القضاء من الفقهاء السنة (الشافعية والحنفية غالباً). ومع ذلك، حاول البوذيون أحياناً التدخل في التعيينات لضمان الولاء السياسي، مما خلق نوعاً من "التجاذب" بين استقلالية القضاء ورغبة الأمير في الهيمنة. (القزويني، ٢٠٠٥، ١٧٥)

ثانياً: نقابة الأشراف (الطالبين والعباسيين)

شهد العصر البوذي صعوداً كبيراً لمنصب "النقيب"، ولا سيما نقابة الطالبين. لم تكن النقابة مجرد مؤسسة اجتماعية لرعاية الأنساب، بل تحولت إلى مؤسسة سياسية ودينية وسيطة بين السلطة والجمهور. وبرز هنا دور الشريف الرضي والشريف المرتضى كقادة دينيين وسياسيين استطاعوا احتواء الكثير من الأزمات في بغداد. (القزويني، ٢٠٠٥، ١٧٦)

ثالثاً: العلماء كوسطاء سياسيين

لم يقتصر دور العلماء على التدريس، بل تحولوا إلى "سفراء" بين الخليفة والأمير البويهى، أو بين السلطة والعامّة أثناء الاضطرابات. لقد منح البويهيون العلماء (من الطائفتين) مساحة من النفوذ مقابل دورهم في شرعنة وجود السلطة أو تهدئة الشارع البغدادي عند وقوع الفتن. (القزويني، ٢٠٠٥، ١٧٧)

المبحث الثالث : الأثر الاجتماعي والمذهبي للتفاعل السياسي-الديني

يركز هذا المبحث على كيفية انعكاس العلاقة بين السلطة والمؤسسة الدينية على الشارع العراقي، وتحول المذاهب من فكر فقهي إلى هويات اجتماعية متميزة.

أولاً: المجال العام وبروز الشعائر المذهبية

كان دخول البويهيين إيذاناً بظهور "دبلوماسية الشعائر". ففي سنة ٣٥٢هـ، أضيف الطابع الرسمي على مراسم عاشوراء وعيد الغدير في بغداد. هذا الإجراء لم يكن تعبيراً محضاً، بل كان إعلاناً عن الهوية السياسية الجديدة للدولة في قلب عاصمة الخلافة، مما أدى إلى ردود فعل اجتماعية تمثلت في استحداث شعائر مقابلة من الطرف الآخر. (القزويني، ٢٠٠٥، ١٧٩)

ثانياً: الصراعات المذهبية (الفتن) وإدارة الأزمات

شهدت أحياء بغداد (الكرخ وباب البصرة) صدامات متكررة. والمفارقة هنا أن السلطة البويهية كانت تتدخل أحياناً لتهدئة الأوضاع، وأحياناً أخرى تُتهم بالانحياز. غير أن "البراغماتية البويهية" كانت تقتضي في النهاية منع أي طرف من سحق الآخر تماماً، للحفاظ على توازن القوى الذي يضمن بقاء الأمير حكماً بين الأطراف. (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ٢١٠)

ثالثاً: إعادة تشكيل البنية الاجتماعية

أدى هذا التفاعل إلى نشوء نخب اجتماعية جديدة ترتبط بالسلطة البويهية، وزيادة في بناء المدارس والمكتبات (مثل دار العلم لشابور بن أردشير)، مما جعل الثقافة الدينية جزءاً لا يتجزأ من الحراك السياسي اليومي للمواطن البغدادي. (القزويني، ٢٠٠٥، ١٨٠)

المبحث الرابع : قراءة تحليلية مقارنة: النموذج البويهي في إدارة العلاقة بين السلطة والدين

يستخلص هذا المبحث ملامح النموذج البويهي ويقارنه بالنماذج اللاحقة لفهم خصوصيته التاريخية. أولاً: مفهوم "الشرعية التفاوضية"



يخلص البحث إلى أن البويهيين لم يحكموا بتفويض إلهي مباشر ولا بوراثنة شرعية، بل بـ "شرعية الأمر الواقع" التي جرى التفاوض عليها مع المؤسسة الدينية. الخليفة يمنح اللقب والاعتراف، والأمير يمنح الحماية والتمويل، والعلماء يمنحون الاستقرار الشعبي. (ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ٢٤٥)

ثانياً: مقارنة مع النموذج السلجوقي

بينما قام النموذج السلجوقي (اللاحق) على فكرة "الإحياء السني" والتحالف العضوي مع المؤسسة الدينية الرسمية لمحاربة الخصوم، قام النموذج البويهي على "التعددية القلقة". كان البويهيون أكثر مرونة في استيعاب التنوع المذهبي لأن مصلحتهم السياسية كانت تقتضي عدم التماهي الكامل مع مؤسسة واحدة على حساب الأخرى. (التوحيدي، ١٩٥٣، ٣٥)

ثالثاً: النتائج والخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن العصر البويهي، رغم الاضطرابات، أسس لفكرة "ازدواجية السلطة" (المدنية/العسكرية مقابل الدينية/الرمزية). كما أثبتت الدراسة أن المؤسسة الدينية في العراق كانت تمتلك من المرونة ما جعلها تتكيف مع سلطة "مخالفة مذهبياً" دون التفريط في ثوابتها المؤسسية، مما حافظ على هوية العراق الإسلامية رغم ضعف الخلافة المركزية. (القرويني، ٢٠٠٥، ١٨٢)

خاتمة البحث

بعد هذا التحليل المتعمق للعلاقة بين السلطة البويهية والمؤسسة الدينية في العراق خلال المدة (٣٣٤-٤٤٧ هـ)، يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: تميزت العلاقة بين البويهيين والمؤسسة الدينية بالبراغماتية والتوازن. فمن جهة، حافظ البويهيون على الخلافة العباسية كغطاء شرعي لحكمهم، وأبقوا على القضاء السنة في مناصبهم. ومن جهة أخرى، عملوا على تعزيز الهوية الشيعية عبر إحياء الشعائر والمظاهر الدينية الخاصة بهم، ودعم العلماء الشيعة وتمكينهم من نشر مذهبهم.

ثانياً: لم تكن سياسة البويهيين الدينية أحادية الجانب، بل عرفت تنوعاً وتعدداً. فقد شجعوا العلماء من مختلف المذاهب، وأقاموا المكتبات ودور العلم التي استفاد منها الجميع. وكانت علاقة عضد الدولة بالباقلاني نموذجاً على هذا الانفتاح والتسامح النسبي، كما أن ازدهار مدرسة بغداد الفكرية بمختلف توجهاتها يعكس بيئة علمية خصبة قامت بدعم من السلطة البويهية.

ثالثاً: أسهم التفاعل المذهبي في العصر البويهي في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية لبغداد. فقد أصبحت المدينة فسيفساء من الأحياء ذات الأغلبية المذهبية المتنوعة: الكرخ وبارثا شيعيان، وباب



البصرة وباب الشعيير سنيان حنبلين. وقد أدى هذا التوزيع إلى خلق نوع من التوازن الديموغرافي، وإن كان مصحوباً باحتقان مذهبي ظهر في فترات التوتر، خاصة خلال إحياء الشعائر الدينية المتباعدة.

رابعاً: نجحت المؤسسة الدينية، رغم هيمنة البويهيين العسكرية، في الحفاظ على قدر من الاستقلالية. فقد ظل القضاء بيد الخليفة شكلاً، وبيد العلماء مضموناً، واستمر النقباء في الدفاع عن حقوق الأشراف. كما استمرت حلقات العلم والجدل الفكري دون تدخل كبير من السلطة، مما أتاح لعلماء كمثل الشيخ المفيد والشريف المرتضى أن يؤسسوا لقواعد فكرية راسخة للمذهب الشيعي، وفي الوقت نفسه لعلماء كمثل الباقلاني والماوردي أن يطوروا الفكر السني.

خامساً: شكل العصر البويهي مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ العراق الإسلامي، حيث تم الانتقال من نمط الخلافة المركزية إلى نمط السلطنة المتعددة، دون انهيار كامل للشرعية الدينية. وهذا النموذج من "الشرعية التفاوضية" سيكون له تأثير عميق في العصور اللاحقة، وخاصة العصر السلجوقي الذي استفاد من هذه التجربة وطورها.

سادساً: مثل العصر البويهي "عصراً ذهبياً" للتعددية المذهبية في تاريخ الإسلام. فقد تمكن الشيعة لأول مرة من ممارسة شعائرهم علناً، وفي الوقت نفسه استمر السنة في ممارسة شعائرهم بحرية، مما خلق حالة من التناغم المذهبي المشروع الذي أثرى الحياة الفكرية والثقافية، وأسهم في بلورة الهوية المذهبية للطوائف الإسلامية المختلفة بشكل أكثر وضوحاً ونضجاً.

وهكذا، تبقى التجربة البويهية في إدارة العلاقة مع المؤسسة الدينية نموذجاً تاريخياً فريداً، يجمع بين المحافظة على الرمزية الدينية للخلافة، وتعزيز الهوية المذهبية الخاصة، واستيعاب التعددية الطائفية ضمن إطار اجتماعي معقد، لكنه قادر على الصمود والاستمرار لنحو قرن من الزمان.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية الأصلية

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ): العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية، بيروت، مكتبة المعارف، ١٩٧٧م.
٥. ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: هـ. ف. أميدروز، القاهرة، مطبعة التمدن، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.
٦. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (ت ٤١٤هـ): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، مطبعة الإيمان، ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.
٧. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ): تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
٨. المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ): الخطط المقرئية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، بيروت، دار صادر، د.ت.
٩. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ): معجم الأدباء، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

ثانياً: المراجع الحديثة

١. أمين، محمد: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣هـ)، القاهرة، ١٩٨٠م.
٢. حسن، حسن إبراهيم: تاريخ الدولة الفاطمية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.
٣. زيدان، جرجي: تاريخ التمدن الإسلامي، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٨م.
٤. طقوش، محمد سهيل: تاريخ السلاجقة في خراسان وإيران والعراق، بيروت، دار النفائس، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥. العاني، عبد الرحمن: النظام السياسي في الدولة البويهية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.
٦. العنزى، خالد: البويهيون ودورهم السياسي والحضاري في العراق وإيران، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٥م.
٧. القزويني، جودت: تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية، بيروت، دار الرافدين، ٢٠٠٥م.
٨. القيسي، نجم الدين فؤاد: العلاقات بين البويهيين والعباسيين، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٥م.
٩. المقدسي، أنيس: أمراء بغداد في العصر البويهي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٦م.



ثالثاً: المصادر المعربة

١. دونوهيو، جون ج. الدولة البويهية في العراق (٣٣٤-٤٠٣هـ): تشكيل المؤسسات للمستقبل، ترجمة: عبد الرحمن العاني، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٨م.
٢. كابر، كلود. البويهيون: الصعود والانحيار، ترجمة: سليم عبد الأمير، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٥م.
٣. كيستر، م. ي. الحضارة الإسلامية في العصر البويهي، ترجمة: أحمد فؤاد سيد، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٠م.
٤. مادلنج، ويلفرد. الإمامة والخلافة في العصر البويهي، ترجمة: محمود إسماعيل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨م.



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية